الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان المبرم بتاريخ

08 جانفي 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي

لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان

الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل برنامج تطهير 33 مدينة ذات

أولوية عدد سكانها أقل من 10000 ساكن

(2019 / 20)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 01 / 03 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية القرض،**

*** اتفاق الضمان.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 02 / 05 / 2019

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 07 مارس 2019
جلسة اللجنة: 25 أفريل 2019 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 02 ماي 2019 **نائب رئيس اللجنة :** الهادي بن ابراهم **المقررة:** ليلى الحمروني

أوّلا ـ تقديم المشروع:

تمّ بتاريخ 08 جانفي 2019 إمضاء اتفاق ضمان بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلق بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير والمبرم بتاريخ 08 جانفي 2019، بمبلغ قدره خمسة وسبعون مليون (75.000.000) أورو للمساهمة في تمويل برنامج تطهير 33 مدينة ذات أولوية عدد سكانها أقل من 10000 ساكن.

الإطار العام:

يندرج هذا البرنامج في إطار تجسيم توجهات مخطط التنمية 2016 ـ 2020 المتعلقة بقطاع التطهير وذلك من خلال إنجاز شبكات تطهير جديدة وتعصير وإعادة تهيئة شبكات قديمة بـ 33 مدينة متواجدة بـ 19 ولاية مختلفة.

وقد تمّ تقديم هذا البرنامج خلال المؤتمر الدولي للاستثمار "Tunisia 2020" ضمن قائمة المشاريع المعروضة للتمويل.

1) كلفة البرنامج الجملية:

150 مليون أورو أي ما يعادل 500 م.د.ت (دون اعتبار الأداءات) سيقع تمويلها بالتناصف بين البنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

2) أهداف البرنامج:

- الحدّ من الفوارق المسجلة بين مختلف جهات البلاد في مستوى البنية التحتية للتطهير وذلك من خلال مدّ شبكات تطهير جديدة وتعصير وإعادة تهيئة شبكات منجزة سابقا لفائدة 33 مدينة،
- تحسين ظروف العيش الصحية والبيئية لحوالي 200000 مواطن من متساكني المدن المنتفعة بالبرنامج،
- دفع النشاط الاقتصادي ومزيد النهوض بالتنمية الاجتماعية بالمدن المنتفعة بالبرنامج،

- دعم قدرات الديوان الوطني للتطهير في مجال إدارة المشاريع وخاصة منها التي يمكن إنجازها لاحقا عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

3) مكوّنات البرنامج:

- إنشاء 24 محطة معالجة مياه وتطهير جديدة،
- مدّ قنوات التطهير على طول 862 كلم،
- بناء 30 محطة ضخ مياه.

4) عناصر التمويل:

- قرض بقيمة 75 مليون أورو من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية،
- إعانة فنية بقيمة 1,5 مليون أورو مقدمة في شكل هبة من البنك الممول.

5) الشروط المالية للقرض:

- قرض لفائدة الديوان الوطني للتطهير بضمان الدولة،
- نسبة الفائدة: 1 % (متغيرة مع إمكانية تثبيتها)،
- عمولة التعهّد: 0,5 %،
- عمولة التصرّف: 1 %،
- مدّة السّداد: 18 سنة مع فترة إمهال بـ 04 سنوات.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 25 أفريل 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق القرض ونص اتفاق الضمان.

وخلال النقاش،استحسن النواب الشروط المالية للقرض خاصة أنّ الجهات الممولة التي تشجع على الاستثمار في المجال البيئي تمنح القروض في هذا المجال بكلفة أقل من كلفة القروض للقطاعات الأخرى.

وثمّنوا أهداف هذا المشروع الرامية إلى تحسين ظروف العيش الصحية منها والبيئية للمتساكنين وكذلك خلق ديناميكية جديدة للتنمية في المناطق ذات الأولوية لتوفير مواطن شغل والحد من الفوارق البيئية بين الجهات الداخلية في مستوى البنية التحتية للتطهير.

وأكد عدد من النواب أنّ الديوان الوطني للتطهير تعهد بانجاز مشاريع بقيمة 1000 م.د ، لكن لم يتم التقدم في انجاز عدة مشاريع، واستفسروا عن أسباب هذا التأخير.

كما أكد نواب آخرون على ضرورة معالجة المياه المستعملة وإعادة استغلالها في المجال الفلاحي لتخفيف الضغط على الرصيد الوطني للمائدة المائية وهي تقنية أثبتت نجاعتها في تحقيق الاكتفاء من المياه.

واستفسروا من جهة أخرى عن نوعية معالجة المياه ثنائية أو ثلاثية (binaire ou tertiaire) التي سيتم استغلالها في المجال الفلاحي ، وطلبوا بيانات في هذا المجال.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

نائب رئيــس اللجنــة	**المقررة**
الهادي ابن براهم	ليلى الحمروني